

النشرة الشهرية الإلكترونية لشهر " كانون ثاني "

2018/1

SHAMS

مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية شمس

الأربعاء 17-1-2018

عقد مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية " شمس " جلسة حوارية حول تفعيل آليات الرقابة المدنية والمساءلة المجتمعية على قطاع الأمن الفلسطيني، حضره ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني ، ومجلس حقوق الإنسان، والنقابات المهنية والعمالية والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان وباحثين وصحفيين، وهدف اللقاء إلى بحث سبل توطين مفهوم الرقابة المدنية والمساءلة المجتمعية في عمل القطاع الأمني في سياقات عملية وتنسجم مع حقوق الإنسان وحرياته ، هذا إلى جانب عرض تجارب المؤسسات في الرقابة على عمل المؤسسة الأمنية . وسبل تطوير العمل الرقابي وتعزيز مفهوم المساءلة المجتمعية في عمل مؤسسات المجتمع المدني .





من ضمن التغطيات الإعلامية حول الجلسة الحوارية نشر خبر في جريدة القدس يوم الخميس 2018/1/25 ، صفحة 17 بعنوان "شمس" ينظم جلسة حوارية حول آليات الرقابة المدنية والمساءلة المجتمعية على قطاع الأمن"

«شمس» ينظم جلسة حوارية حول آليات الرقابة المدنية والمساءلة المجتمعية على قطاع الأمن

صحيفة القدس

الخميس

٢٠١٨/١/٢٥

ص ١٧

من القضاء، منها عدم وجود قانون ينظم الحق في الحصول على المعلومات، ومطالبة مؤسسات المجتمع المدني بلورة تصور ذي صبغة عمل مشتركة للرقابة على عمل الأجهزة الأمنية، وضرورة وجود شراكة بين المؤسسة الأمنية ومؤسسات المجتمع المدني وتنسيق دائم فيما بينها. وفي نهاية الجلسة، أوصى المشاركون بضرورة إنشاء جسم رقابي من مؤسسات المجتمع المدني يقوم على أسس ائتلافية للرقابة على قطاع الأمن، وإعداد ورقة عمل مفاهيمية تحدد مفهوم الرقابة وأسسها القانونية، وتعزيز مفهوم الرقابة والمساءلة المجتمعية على طريق بناء مفهوم وطني متفق عليه للتعامل مع ملف الانتهاكات وتعزيز أسس الحاسبة الإدارية والقانونية لمتنهي الحقوق والحرريات من الأجهزة الأمنية، وإطلاق حملة وطنية لبناء ثقافة مجتمعية شاملة لتعزيز مفهوم المساءلة والحاسبة في عمل الأجهزة الأمنية.

كما اوصوا بضرورة دعوة الأجهزة الأمنية ومن خلال مسؤوليها للمساءلة عبر عقد جلسات استماع، وأهمية تواصل مؤسسات المجتمع المدني مع مجموعات العمل للشكيلة في الضفة من أعضاء المجلس التشريعي لغايات تفعيلها وإشراكها في العمل المجتمعي لتعزيز دورها في حماية الحقوق والحرريات عبر الرقابة على عمل الأجهزة الأمنية، وكذلك إنشاء جسم رقابي من المؤسسات الحقوقية لإدراج مفهوم الرقابة والمساءلة المجتمعية في قطاع الأمن بما يتفق مع المنهج الحقوقي القائم على حماية الحقوق والحرريات.

رام الله-الرواد للصحافة والاعلام - نظم مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس" جلسة حوارية حول تفعيل آليات الرقابة المدنية والمساءلة المجتمعية على قطاع الأمن الفلسطيني.

وحضر الجلسة ممثلون عن مؤسسات المجتمع المدني، ومجلس حقوق الإنسان، والنقابات المهنية والعمالية والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان الاضافة الى باحثين وصحفيين.

وهدف اللقاء إلى بحث سبل توطين مفهوم الرقابة المدنية والمساءلة المجتمعية في عمل القطاع الأمني في سياقات عملية وتنسجم مع حقوق الإنسان وحرياته، إلى جانب عرض تجارب المؤسسات في الرقابة على عمل المؤسسة الأمنية، وسبل تطوير العمل الرقابي وتعزيز مفهوم المساءلة المجتمعية في عمل مؤسسات المجتمع المدني.

وتحدث في اللقاء الناشط الحقوقي للحامي صلاح موسى مبيناً مفهوم الرقابة وعلاقتها بالمساءلة المجتمعية على المستوى المحلي والدولي وأنواع الرقابة سواء التشريعية أو القضائية أو الإعلامية أو السياسية. وقال أن هناك إطاراً نظامياً يحمي الحقوق والحرريات ويحول دون سقوط الجرائم المتعلقة بالحقوق والحرريات بالتقادم.

وأشار إلى أهمية انضمام فلسطين للبروتوكول الاختياري الخاص بمناهضة التعذيب وما سبترتب عليه من محاذير في عمل الأجهزة الأمنية.

واجمع المشاركون على أن هناك تطوراً في عمل الأجهزة الأمنية، وان طبيعة العقوبات التي تواجهها مؤسسات المجتمع المدني تتعلق بعدد